

البحرين تلغي عقوبة سجن الصحفيين

وأشارت وكالة الأنباء البحرينية إلى أن التعديلات على القانون تضمنت تخصيص فصل مستقل للإعلام الإلكتروني، وحظر أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية من شأنها الحض على التمييز أو العداوة أو العنف والإرهاب. وأكد الكاتب الصحفي هشام الزباني على أهمية تطوير التشريعات الخاصة بالصحافة والإعلام وخصوصا التشريع الخاص بالإعلام الإلكتروني الذي يعتبر من الأمور المهمة إذ لا بد من تنظيمه للحد من الفوضى وتناقل الأخبار المغلوطة.



راشد الغائب

مواكبة القانون لتنظيم الإعلام الإلكتروني باتت ضرورة ملحة

ومن جانبه قال الكاتب الصحفي يوسف الحمدان إن أي تعديل يطرح على قانون الصحافة هو تعديل يصب أولا وأخيرا في صالح دعم الحريات الصحافية المسؤولة، بصفتها حقا لكل الصحفيين والصحافة بمختلف حقولها ومجالاتها.

وبين الحمدان أنه لا بد من قانون ينظم العملية، فما ينطبق على الإعلام الإلكتروني لا يمكن أن ينطبق على الصحافة التقليدية، ذلك أن قضاء الإعلام الإلكتروني يدخل فيه الإعلامي وغير الإعلامي، ولا بد من التفريق بينهما، وفضة حاجة إلى قانون متطور وعصري يضمن عدم الإخلال بأساسيات العمل والرسالة الإعلامية وبما يضمن الحفاظ على ثوابت الوطن والتنمية خاصة.

المصالحة - الغت الحكومة البحرينية عقوبة حبس الصحفي، ووافقت على إدراج الإعلام الإلكتروني وتنظيم المواقع وحسابات المؤسسات الإعلامية في قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر الجديد. وأقر مجلس الوزراء البحريني الاثنين تعديلات في قانون الصحافة والطباعة والنشر، وتضمنت تعديلات القانون تعريفات جديدة تتناسب مع التطور الذي يشهده المجال الإعلامي.

ولافت التعديلات ترحيبا من الوسط الصحفي البحريني الذي اعتبر أنها نقاط ومضامين هامة تبين ملامح التطور والتغيير في قانون الصحافة القادم. وقال الصحفي راشد الغائب رئيس قسم الشؤون المحلية والمحتمى الإلكتروني بصحيفة "البلاد" البحرينية إن الجسد الصحفي في انتظار القانون منذ سنوات طويلة.

وأكد أهمية تعزيز الحريات وتمكين الصحافة من أداء رسالتها، فالمتوخى من النصوص الموجودة في المذكرة يدل على الاستجابة لملاحظات الصحف عند مشاورتها سابقا مثل التأكيد على عدم حبس الصحفي في قضايا النشر.

ومنذ عام 2008 يطالب الصحفيون في البحرين بإلغاء عقوبة الحبس في معظم المخالفات التي ترتكبها الصحف، وخاصة قضايا النشر.

ونوه الغائب إلى أن الرهان الحقيقي اليوم في ظل الفضاء المفتوح هو رهان المحتوى بغض النظر عن المصلحة، فالمتوخى الجاني هو الأساس، وكل الصحف اليوم غادرت مفهوم الصحافة الورقية ولديها موقعا ومنصات، وأصبحت تتعامل مع الصحافة الذكية. وأكد أن مواكبة القانون لتنظيم الإعلام الإلكتروني باتت ضرورة ملحة.

مسقط تتصدى لوباء الشائعات بالتوعية الإعلامية

المؤسسات الرسمية أوجدت أرضا خصبة للشائعات بغياب شفافية المعلومات



شائعات مواقع التواصل مصدر قلق للسلطات والمؤسسات الإعلامية

وتعتبر فاطمة الإسماعيلية مسؤولة إعلام وزارة الصحة العمانية أن المسؤولية تقع على المتلقي أيضا في عدم الاستجابة للشائعات، وقالت في تصريح لـ "العرب" إن "الشائعات تشغل حيزا كبيرا في تفاصيل حياتنا اليومية للأسف، وأن تساهم في ترويع لشائعة (أيا كانت) يعني أن تكون سببا في حجب الحقيقة بطريقة أو بأخرى وبالتالي قد تكون سببا لوقوع الضرر؛ والقاعدة الإيمانية التي نتفق عليها جميعا (لا ضرر ولا ضرار)". وتتحمل المؤسسات الرسمية جزءا من المسؤولية، حيث ساعدت صانعي الشائعات وتركت لهم أرضا خصبة لإدارة وتوجيه الرأي العام مستثمرين الفراغ الذي تركته لهم المؤسسات الرسمية أو التي تحولت إلى مدافع وقت الأزمات بدلا من أن تتحصن بشفافية المعلومات وغزارتها.

ونوه الزبيدي إلى أن الحكومات عليها أن تتيقن من أن السلاح الأبرز لمواجهة الأخبار الكاذبة والشائعات هو الشفافية، وتوضيح كل الحقائق أولا بأول، وعدم ترك أي موضوع يهم المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا للتأويل، وتداول المعلومات المغلوطة، مضيفا "في رأيي أن الحقائق هي الحصن الحصين للمجتمع لمواجهة صناعات الشائعات".

وتوحيهات السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

مسقط - أجمع مسؤولون حكوميون وإعلاميون عمانيون على الخطر الذي تشكله المعلومات المغلوطة والشائعات على المجتمع، بغياب المعلومات الكافية في وسائل الإعلام المحلية.

ويأتي ذلك في وقت نظمت وزارة الإعلام العمانية حلقة تدريبية عن التحقق من الأخبار والمصادر والوسائط الرقمية، وتستهدف الحسابات الإخبارية عبر منصات وتطبيقات التواصل الاجتماعي المختلفة.

وأكد وزير الإعلام العماني عبدالله بن ناصر الحرصي أن الشائعات والمعلومات المغلوطة تشكل خطرا على المجتمع الذي يشهد قواه في مجابهة جائحة فيروس كورونا المستجد من خلال بث الرسائل السلبية والتشويش على المفاهيم العلمية الصحيحة والإضرار بجهود المؤسسات الحكومية وغيرها.

كما تناولت الحلقة تاريخ الأخبار الكاذبة وأنواع المعلومات المضللة وطرق وآليات التحقق من الوسائط الرقمية (مثل الصور والفيديوهات)، بالإضافة إلى أدوات التحقق من المواقع والحسابات.



أحمد الشيزاوي
إعلانات وأخبار النفي
تنتشر بوتيرة أقل
بكتير من الإشاعة

فاطمة الإسماعيلية
الشائعات تشغل حيزا
كبيرا في تفاصيل
حياتنا اليومية

خلفان الزبيدي
الحقائق هي الحصن
للمجتمع لمواجهة
صناعات الشائعات

وشهدت سلطنة عمان مؤخرا موجة من الشائعات طالت مختلف نواحي الحياة والمؤسسات الرسمية، وأصبحت مصدر قلق للسلطات والمؤسسات الإعلامية على حد السواء ويات من الضروري التعامل معها.

ويرى الإعلامي العماني أحمد الشيزاوي أن "التباكي على انتشار الشائعات ليس حلا، واتهام مواقع التواصل الاجتماعي وتطور المنصات الرقمية كوسيلة مشجعة لنشر الشائعات ليس مبررا، فما حصل مع لقاح كورونا على سبيل المثال هو تقصير واضح في صناعة سمعة لهذا اللقاح قبل وصوله وتوزيعه".

صحافية تركية مهددة بالسجن 7 سنوات بسبب صورة

مسبوبة وتحاول السلطات الآن السيطرة على خدمات الفيديو عبر الإنترنت. وتم توقيف العشرات من الصحافيين في تركيا في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016 بهدف الإطاحة بالرئيس رجب طيب أردوغان. وتراجعت حرية الإعلام في تركيا خلال الأعوام الماضية بعد أن قامت أنقرة بحظر منصات التواصل الاجتماعي مؤقتا، وإقرار تشريعات تفرض قيودا صارمة على شركات التواصل الاجتماعي ومضايقة الصحافيين والنشطاء والمدونين واعتقالهم واحتجازهم.

إسطنبول - تواجه الصحافية الكردية ميليس ألان السجن لأكثر من سبع سنوات بسبب منشور لها على إنستغرام قبل ست سنوات.

وافادت صحيفة "سوزكو" الثلاثاء بأن الادعاء العام التركي وجه لآلان تهمة "الدعاية الإرهابية" بناء على منشور على حسابها في إنستغرام عام 2016 مع صورة لاحتفالات بعيد النوروز الذي يحتفل به الأكراد على وجه الخصوص.

واحتوت الصورة التي نشرتها الصحافية على علم حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا منذ أن حمل السلاح من أجل إقرار الحكم الذاتي في المناطق الشرقية من البلاد قبل نحو نصف قرن من الزمن.

ونفت ألان تهمة الصلة بالإرهاب ودافعت عن نفسها قائلة إنها نشرت صورة للاحتفالات التي لم تحضرها بنفسها، وبنتها قنوات تلفزيونية في جميع أنحاء البلاد.

ويحظر على الأتراك، صحافيين ومتابعين عديدين، الإلاء بآراء ناقدة للحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي أو الحديث عن القضية الكردية.

ويتعرض العاملون في وسائل الإعلام التركية للملاحقة القانونية بشكل منتظم بسبب تغطيتهم لمواضيع حساسة بالنسبة إلى الحكومة أو بسبب التعبير عن آراء لا تتوافق مع توجهات الدولة.

وتسيطر الحكومة الآن على حوالي 90 في المئة من وسائل الإعلام التركية، وتعد الاعتقالات التي تسبق المحاكمة لأكثر من عام هي المعيار الجديد في حين أن الأحكام بالسجن لمدة طويلة شائعة تجاه بعض الصحافيين مثل أحمد التان ونزلي إلكاك اللذين حكم عليهما بالسجن مدى الحياة دون عفو، بحسب ما ذكرته منظمة "مراسلون بلا حدود". وقالت المنظمة "وصلت الرقابة على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت إلى مستويات غير

المنهجية السابقة لدوائر الإعلام والاتصال في المؤسسات الحكومية العمانية لم تعد مجدية في التعامل مع الأخبار الكاذبة

وتوجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.

وتواجهت السلطات للصحافيين والمؤسسات الإخبارية لوضع استراتيجية منظمة خصوصا عبر حساباتها على مواقع التواصل لتوفير المعلومات الدقيقة وبحض الأخبار الكاذبة.



الأترك ممنوعون من الإلقاء بآراء ناقدة للحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي أو الحديث عن القضية الكردية



Basin Özgürlüğü Demokrasinin Sigortasıdır

